العوامل السياسية لبناء الدول

الأستاذ/هاني لبيب

كاتب ورئيس تحرير موقع "مبتدا"

عضو المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف

مصر

لا أُسَلِّم شخصيًّا إلى حد بعيد بنظرية المؤامرة علينا وعلى بلادنا، تلك النظرية التي دائمًا ما تضع معتنقيها في دائرة الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة، ولكن هذا لا يمنعنا – في الوقت نفسه – من أن نُسَلِّم بأهمية استخدام البعض لهذه النظرية في فترات محددة؛ على اعتبار أنها تمثل أساسًا لبعض التوجهات السياسية وبعض الأهداف التي من أجلها تقوم بعض حكومات الدول – بأجهزتها المتعددة– بتنفيذ سياسات دولها بالطرق السرية والعلنية، أو الأساليب المشروعة وغير المشروعة على مستوى العالم، بما يخدم مصالحها الداخلية والخارجية في المقام الأول من جانب، وبما يحقق لها الاستقرار السياسي والمكانة الاقتصادية والأمن الاجتماعي من جانب آخر، ولذا أرى أهمية الشعور بقوتنا وقدرتنا على مواجهة أي خروج من البعض هنا أو هناك؛ فهذا الشعور والإدراك يعني أننا نرى صورتنا جيدًا في مواجهة صورة الآخرين، أما الاستسلام لنظرية المؤامرة فهو البداية الحقيقية لفقد الثقة في الهوية الوطنية للدولة وقوتها، وما يتبع ذلك من تشكيك في كل الثوابت الوطنية.

لقد واجهت الدولة المصرية بمؤسساتها المختلفة التحديات الداخلية قبل الرد على الأزمات الخارجية، حيث توقع البعض دخول مصر نفق الأزمة بعد أحداث ٢٥ يناير، وتوقف

العديد من الشركات والمصانع عن العمل والإنتاج، غير أن صمود المؤسسة العسكرية في مواجهة كل هذه الضغوط ساعد على استعادة الإرادة الوطنية المصرية، التي تجلت بوضوح بعد ثورة الشعب المصرى في ٣٠ من يونيو لاستعادة الدولة المصرية من حالة الاختطاف التي تعرضت لها.

لقد كانت أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م اختبارًا مباشرًا لمحاولات استمرت سنوات طويلة من أجل إسقاط تدريجي للدولة المصرية، سواء لصالح مفهوم صناعة " الفوضى الخلاقة " أو لمفهوم صياغة جديدة لخريطة "الشرق الأوسط الجديد" بحسب الرؤية الغربية والأمريكية، وهو ما ظهر بوضوح من خلال دور مشبوه قامت به بعض – وليس كل – منظمات حقوق الإنسان الممولة لتحقيق أجندة محددة، ثم الدور السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي ولوسائل الإعلام؛ لمراكمة السلبيات، والتركيز على الثغرات، وتعميم تناول الأزمات السياسية والمشكلات المجتمعية على مدار سنوات عديدة وحتى اندلاع أحداث ٢٥ يناير.

ومع هذه الأحداث دخلت مصر مرحلة الاستغلال السياسي للفاشية الدينية لجماعات إرهابية متطرفة، استغلت عباءة الدين لتصدير صورة ذهنية مجتمعية لها سرعان ما تلاشت بعد انكشاف زيفها، واكتشاف أنها على النقيض من صحيح الدين ، سواء من خلال الفتاوى الشاذة التي أصدرتها تارةً، أو من خلال تجاوزها ضد المؤسسة الدينية الإسلامية " الأزهر الشريف ، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء" تارةً أخرى.

وجاءت ثورة ٣٠ يونيو التي استدعى فيها المواطنون المصريون مؤسستهم العسكرية للتصدي لتغلغل الجماعة الإرهابية في الدولة الوطنية المصرية، وهو الأمر الذي ارتكز بشكل أساسي على ما أَطْلَقْتُ عليه: "قوة مثلث ٣٠ يونيو"، من خلال: القوات المسلحة والأزهر والكنيسة، باعتبار أنها أهم وأقوى مؤسسات تاريخية عريقة فى مصر، وأنها قادرة على إعادة الثقة للمواطن المصري، ومن هنا كانت ثورة ٣٠ يونيو هي اختبار حقيقي لمنظومة المواطنة باعتبارها الركيزة الأساسية لقوة الدولة المصرية.

ثقافة المواطنة:

تنطلق ثقافة المواطنة من عملية بناء الدولة العصرية من خلال منظور حقوق الإنسان، بمعزل عن الانقسام الجنسي، أو التمايز الطبقي، أو اختلاف العرق أو اللون أو اللغة.

المواطنة تعني أن جميع الأطراف التي يتكون منها المجتمع تحترم بعضها، وتتحلى بالتسامح تجاه التنوع الذي يذخر به المجتمع .

إن الاهتمام بقضية المواطنة المصرية في إطار المساواة والمشاركة الحضارية والالتزام بالحرية والعدالة؛ يدعم اشتراك كافة المواطنين واندماجهم في تحديد مصيرهم؛ من أجل صناعة المستقبل.

فالمواطنة كمفهوم وكنظرية تحتاج إلى تأمل نقدي مستمر حتى تتكيف في شكلها وفي مضمونها مع متغيرات العصر، وأبرزها التعددية الثقافية، والحقوق الثقافية، وممارسة الديمقراطية باعتبارها – كما هو الإجماع اليوم – النموذج الأمثل لإدارة الصراعات في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، والحق في الهوية – هنا – لا ينفي وجود إطار عام لقيم إنسانية مشتركة تكون أساسًا للحق في المواطنة.

توظيف الدين:

الدين عقيدة راسخة في كيان الإنسان لا إكراه عليها، بمعنى أنه لا إجبار لأحد على قول أو فعل لا يريده عن طريق التخويف أو التعذيب أو ما يشبه ذلك، فالإكراه على الدين لا يأتي بمؤمنين صادقين بقدر ما يأتي بمنافقين وكذابين، كما أن الأديان لا تتقاتل فيما بينها رغم الاختلاف العقيدي أو التشريعي أو الطقسي، والدين لا يذهب إلى ميادين القتال، غير أن المعتنقين لهذا الدين أو ذاك هم الذين يتقاتلون طبقًا لمصالحهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي، صارت للأديان في العلاقات والنزاعات توظيفات يختلف حجمها ونوعياتها حسب كل مرحلة تاريخية.

إن مستقبل بناء الدولة المصرية يحتم علينا جميعًا احترام الخصوصيات العقائدية لجميع الأديان السماوية وفقًا لما تنص عليه المصادر الدينية لكل منها، والعمل على فتح أبواب

التعاون المثمر بينها على اعتبار أنها تتجه إلى رب واحد ، وتدين له دون غيره بالربوبية.

تجديد الفكر الديني:

تجديد الفكر الديني هو الذي يسهم في دعم فكرة الوحدة مع التنوع، وهي فكرة حتمية للمجتمع المدني والديمقراطية، كما أن المسئولية الإيمانية تتطلب خلق مجتمع الحق والعدالة والمساواة.

إننا بحاجة إلى تعديل سيكولوجية الفكر الديني ومضمونه بما لا يتعارض أو يمس النصوص بثوابتها الدينية والإيمانية.

إن رفض التجديد يعني تجميد الأحكام عند فترة زمنية محددة في التاريخ الماضي، وهو ما يعني غلق باب الاجتهاد الذي يقوم أساسًا على التجديد،كما أن الفصل بين النظريات العلمية والدين يبعد النص الديني عن مهاترات المقارنة مع النظريات العلمية التي قد تتغير وتتبدل فالنص الديني ثابت لا يتغير، أما النظريات العلمية فهي متغيرة ضمن نطاق التطور العلمي المستمر.

العوامل السياسية لبناء الدولة المدنية الحديثة:

وهي عوامل ذات صلة بمنظومة المواطنة المصرية التي نستطيع تحديد ملامحها في سياق ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م التي استعادت مصر، وحافظت على سيادة الدولة المصرية، واستقلالها، وعدم تبعيتها على كل المستويات، وذلك من خلال ما يلي :

١- إعادة الاعتبار لمكانة المواطن المصري؛ فقد شعر بنزوله إلى الشارع لمواجهة سيطرة أتباع الجماعة الإرهابية أنه يؤدي واجبًا وطنيًّا لاستعادة الدولة المصرية بعد اختطافها على عكس إرادته، كما شعر بأهمية دوره ومكانته في الدولة بسبب ترسيخ قيمة الولاء والانتماء، والتعامل بتقدير رفيع المستوى مع العَلَم المصري، وما تبع ذلك من إعادة الاعتبار لهيبة الدولة المصرية خارجيًّا مع جميع دول العالم وفقًا للمصالح المشتركة.

٢- التزام الدولة بالمواثيق والمعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي؛ الأمر الذى حفظ للدولة المصرية مكانتها بين الدول الحضارية الكبرى، وساعد على ترسيخ مكانتها الدولية، وقد أصبحت مصر رائدة في الدعوة للمواجهة الدولية للإرهاب والتطرف.

٣- التعامل الإيجابي مع المواطنين المصريين على اختلاف عقائدهم، والحلول القانونية لتنظيم بناء وترميم الكنائس، والتعيين في المناصب العليا طبقًا لمعايير الكفاءة والاقتدار.

٤- احترام المرأة المصرية بشكل عملي، بداية من الاعتذار للفتاة التي تم التحرش بها، ومرورًا بتخصيص عام للمرأة المصرية، وصولاً إلى الرقي والتقدير في التعامل مع مكانة المرأة المصرية.

٥- وجود قواعد حاكمة في التعامل مع المواطن المصري من خلال سيادة القانون بحزم ودون محسوبية باعتباره أساسًا لنظام الحكم، ارتكازًا على الشرعية الدستورية في تنفيذ قواعد العدالة الناجزة بالتزام الدولة وضمانتها، وقد ظهر ذلك بوضوح في مواجهة الفساد الذي طال بعض الأشخاص من ذوي المناصب أثناء خدمتهم في العمل الوظيفي، وهو ما يعني ببساطة بداية حقيقية لدولة القانون، فهي مظلة المساواة والعدالة للمواطن المصري دون استثناء.

٦- الاهتمام بمنظومة التأمين الصحي، وبداية تطبيقها في بورسعيد، لتعميمها بعد ذلك فى سائر الأنحاء.

٧- تطوير التعليم الجامعي من خلال تشجيع بناء جامعات لديها القدرة على عمل "توأمة" مع جامعات لها تصنيف عالمي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى "تخريج" أجيال ذات تفكير علمي متقدم، وكذلك من شأنه أن يزيد مساحة الوعي بالحقوق والالتزامات.

٨- إعادة الاعتبار لقيمة العمل- بعيدًا عن الصورة التقليدية للوظيفة الحكومية- من خلال قانون الخدمة المدنية ومد سن المعاش.

٩- تخطيط وتنفيذ مشروعات قومية عملاقة لا تقل في أهميتها عن بناء السد العالي، ومنها: قناة السويس الجديدة، ومحطات الكهرباء العملاقة، ومحطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي، إضافة إلى العاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، إلى غير ذلك من إنجازات عملاقة.

١٠- بداية التخطيط للمرة الأولى لخريطة الثروات المعدنية على مستوى الجمهورية، واستكشافات الغاز الطبيعي والبترول، ودخول مصر هذا المجال باعتبارها واحدة من أهم مراكز الطاقة الرئيسية العالمية.

١١- إعادة التخطيط الشامل لشبكة الطرق؛ لتيسير الانتقال وتقديم الخدمات باستخدام وسائل حديثة للنقل والمواصلات، وفتح آفاق جديدة عمرانية وتجارية وصناعية على أراض لم تستغل قبل ذلك.

١٢- التواصل المستمر بين صناع القرار وبين المواطن المصري، وهو ما يظهر جليًّا في لقاءات رئيس الجمهورية الدورية مع المواطنين المصريين بكافة أطيافهم وفئاتهم، وذلك في منتديات الشباب السنوية وغيرها من المؤتمرات واللقاءات، أو من خلال منظومة الشكاوى وحل المشكلات.

١٣- المواجهة الحاسمة للعشوائيات، وبناء مناطق جديدة متسقة مع المعايير البيئية والصحية للحفاظ على صحة المواطنين، مع اتخاذ إجراءات حاسمة لتجميل مناطق العشوائيات سابقًا واستغلالها.

وختامًا، فإذا كان البعض يتطلع إلى ما هو أكثر، فأود أن أُنَبِّه إلى أن ما سبق هو إجراءات غير مسبوقة في تاريخ النظام السياسي المصري من قبل، وهو ما يعني أننا على الطريق الصحيح لبناء الدولة المدنية المصرية بين دول العالم.